بالابتداء ويوجد تعلقه بالقراءة فيرد عليه انه ان اراد انه لا يوجد اصلا فهو ظ المنع لان
الاستقراء ظ الاشكال بل قد وجد تعلق اسم الله بالابتداء في الحديث المذكور وفي كلام
بعض المصنفين وان اراد انه لا يوجد في القران فهو لا يفيد لان الكلام في اضمار كل
فعل يجعل التسمية مبداء له وتخصيص المدعوى تقصير وكذا قوله تعليل قوله وما يدل عليه
بانه لا قرينة الا المقارنة بالفعل وهذه داعية الى تقدير الفعل لا تقدير الابتداء اذ يرد
عليه ان ههنا مقارنة بابتداء الفعل ايضاً فيجوز ان يكون قرينة على تقدير الابتداء
**قوله** او ابتدائي لزيادة الاضمار اي لزيادة الحذف باعتبار الحروف او الكلمات
الحقيقية او الكلمات مطلقا على مذهب السكاكي دون الخطيب مع ما مر من عدم ما يطابقه
وما يدل عليه فلا يرد ما قيل الا ان علماء المعاني لم يجعلوا اعتبار الفعل العام من قبيل الحذف
حتى جعلوا قول الشاعر فانك كالليل الذي هو مدركي من قبيل المساواة دون الايجاز
فتامل جدا **قوله** كما في بسم الله مجريها لم يجعل هذا القول دليلا كما فعله صاحب الكشاف
بل جعله مثالا كاياك نعبد لان في تعلقه احتمالات ذكرها المص في تفسيره واحدها ان يكون
ظرفا غير مستقر متعلقا بالموخر وهو المجرى والمرسى ومع قيام تلك الاحتمالات الباقية لا يكون
دليلا على انه يجوز اختلاف الحالين باختلاف المقالين واما المثال فلا يضره تلك الاحتمالات
بل يكفي فيه مجرد الفرض **قوله** لانه اهم لزيادة شرفه ولظهور الرد على المشركين في ابتدائهم
باسماء اصنامهم بالاختصاص المستفاد منه ويجوز ان يكون الاسماء الثلثة الآتية تفسيرا او تعليلا
لزم لا حاجة الى ما ذكرناه في اصل التعليل **قوله** وادل على الاختصاص وادخل في التعظيم
واوفق للوجود بمعنى اصل الفعل فلا يقتضي وجوده في التاخير او بمعناه فيقتضي ذلك
تقديرا وتحقيقا والاول ظ واما الثاني فلان التاخير يدل على الاختصاص باعتبار مفهوم
المخالفة وهو مذهب المص ولان الاستعانة او التبرك باسم شيء ولو موخرا الخ عن
التعظيم له واما وجود الموافقة للوجود ففيه فتعرفه ان شاء الله تعالى **قوله** واوفق للوجود

ای فی الایجاز والاطناب والمساوات

ونرجیح بعض تلك الاحتمالات علی بعض مشكل
مع انه لیس بمفید
وهو الموافق لكلام الكشاف وقد صرح التفتازانی
ههنا بما یوید ذلك فارجع الیه

فلوجود اي لوجود الاسم او القراءة في نفس الامر فان اسمه تعالى مقدم على القراءة طبعا
فلو قدم عليها في الذكر لوافق الوضع الطبع وانت خبير بان وجوده في نفس الامر هو وجوده
في الذكر فكيف يتصور موافقة الوضع الطبع اللهم الا ان يراد ان اسمه تعالى مقدم على وجود
القراءة في نفس الامر فلو قدم على وجودها في الذكر لوافق الوضع الطبع ولا شك ان لها
وجودين او يلاحظ التعدد الاعتباري فاعرفه فان قلت ان اراد ان اسمه تعالى مقدم
على مفهوم القراءة طبعا فهو غير مسلم والسند ظ وان اراد انه مقدم على افرادها فهو
مسلم لكن التقريب غير تام لان المدعى تقديم اسم الله على مفهومها قلت لما كان المفهوم
عين الافراد ههنا لانها حصصه كان تقدمه عليها تقدمه عليه وتقديمه عليه تقديمه عليها
او نقول لما كان المفهوم موجودا في ضمن الافراد والافراد مندرجة تحته كان تقدمه
عليها كتقدمه عليه وتقديمه عليه كتقديمه عليها فتامل **قوله** كيف وقد جعل آلة لها اي القراءة
باعداها وهو ما باقي اجزاء السورة او السورة تمامها اذ لا يلزم من كون التسمية آلة
لها ان يكون آلة لكل جزء منها اذ حكم الكل قد يغاير حكم الجزء فلا يلزم كون التسمية آلة لنفسها
عند من يجعل التسمية جزءا من السورة وكذا حال المصاحبة فلا يلزم كونها مصاحبة
لنفسها عنده والحاصل من ان الآلة ليس لفظ اسم الله بل ما يصدق عليه مفهوم اسم الله
اذ المستعان به هو الذات كما افصح عنه قوله تعالى واياك نستعين فمردود لانه يقتضي ان
يتلفظ القارى باسم من اسماء الله تعالى حين القراءة سوى بسم الله الرحمن الرحيم ولا يوجد
الامتثال بل لا يفيد اصلا ولم يقل به احد وايضاً الذات هو المستعان منه لا المستعان
به والمستعان به هو الاسم وايضا هذا الدليل يقتضي ان يكون الآلة هو الذات والمدعى
كون الآلة ما صدق عليه مفهوم اسم الله وهو اسم من اسماء الله تعالى لا ذاته فلا تقريب
بحسب الظ تدبر واما قوله كما افصح عنه واياك نستعين فليس بسديد اذ ليس هناك
ما يدل على ان الذات مستعان به بل الظ منه ان الذات هو مستعان منه لا المستعان به

ومن هذا الجواب يستفاد الموعود

اشارة الى ان الاشكال مشترك بين التوجيهين
لا يختص بالاول كما توهم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 